

Distr.: General
13 September 2021
Arabic
Original: English



الدورة السادسة والسبعون
البند 10 من جدول الأعمال
إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

إعادة أو رد الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية

تقرير الأمين العام

موجز

يقدم هذا التقرير موجزا للأنشطة التي اضطلعت بها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتيسير إعادتها إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع، وذلك منذ التقرير السابق الذي قُدم إلى الجمعية العامة بشأن هذا الموضوع في عام 2018 (A/73/390). ويتضمن هذا التقرير توصيات متعلقة بحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية.



الرجاء إعادة استعمال الورق



أولا - مقدمة

1 - يقدم هذا التقرير وفقا لقرار الجمعية العامة 130/73، الذي طلبت فيه الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقوم، بالتعاون مع المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، بتقديم تقرير إلى الجمعية في دورتها السادسة والسبعين عن تنفيذ القرار. ويتضمن التقرير معلومات عن الأنشطة المضطلع بها في الفترة بين أيلول/سبتمبر 2018 وتموز/يوليه 2021.

ثانيا - التصديق على الاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة

2 - منذ عام 2018، أصبحت توغو وجزر القمر ولافتيا واليمن أطرافا في الاتفاقية بشأن الوسائل التي تستخدم لحظر ومنع استيراد وتصدير ونقل ملكية الممتلكات الثقافية بطرق غير مشروعة (اتفاقية عام 1970)، ليصل بذلك عدد الدول الأطراف فيها إلى 141 دولة.

3 - وعلاوة على ذلك، منذ عام 2018، أصبحت بنن وبوركينا فاسو والجبل الأسود وغانا وكوت ديفوار ولافتيا وميانمار أطرافا في اتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة أو المصدرة بطرق غير مشروعة، التي اعتمدها المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص في عام 1995، ليصل عدد الدول الأطراف إلى 50 دولة.

ثالثا - الاجتماعات النظامية

4 - عقد الاجتماع الخامس للدول الأطراف في اتفاقية عام 1970 في مقر اليونسكو يومي 20 و 21 أيار/مايو 2019. وناقشت الدول الأطراف في الاجتماع سبل تعزيز تنفيذ اتفاقية عام 1970 وكفاءتها وبروزها، بما في ذلك صياغة أحكام نموذجية بشأن منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومكافحته، وكفالة المتابعة الدقيقة للتدريب على بناء القدرات. وبالإضافة إلى ذلك، أشارت الدول الأطراف إلى أن صندوق اتفاقية عام 1970 يعتمد على التبرعات ودعت إلى تقديم تبرعات سنوية للصندوق تعادل 1 في المائة على الأقل من مجموع مساهمة الدول الأطراف في البرنامج العادي لليونسكو.

5 - وعقدت الدورة السابعة للجنة الفرعية لاجتماع الدول الأطراف في اتفاقية عام 1970 يومي 22 و 23 أيار/مايو 2019 في مقر اليونسكو. وفي تلك الدورة، نظرت اللجنة الفرعية في التقارير الوطنية المقدمة من الدول الأعضاء بشأن التدابير المتخذة في تطبيق الاتفاقية، وطلبت إلى الأمانة مواصلة جهودها لاستكمال تنفيذ نظام الإبلاغ الإلكتروني الجديد. وبالإضافة إلى ذلك، ناقشت اللجنة الفرعية مسألة الإعادة والرد في إطار اتفاقية عام 1970 وطلبت إلى الأمانة أن تضطلع بأنشطة لبناء القدرات مع التركيز بشكل خاص على تلك المسألة، ودعت في الوقت نفسه إلى تعزيز التعاون مع اللجنة الدولية الحكومية لتعزيز إعادة الممتلكات الثقافية إلى بلدانها الأصلية أو ردها في حالة الاستيلاء غير المشروع.

6 - وعقدت الدورة الثامنة للجنة الفرعية في مقر اليونسكو يومي 27 و 28 تشرين الأول/أكتوبر 2020. وناقشت اللجنة الفرعية وثيقة بشأن الأدوات الممكنة لتعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، وسلطت الضوء على مسؤولية تجار القطع الفنية في احترام ممارسات العناية الواجبة

وضرورة تحديث المدونة الدولية للأخلاقيات المهنية لتجار الممتلكات الثقافية. وعلاوة على ذلك، ناقشت عدة مواضيع أخرى، بما في ذلك أهمية قوائم الجرد وتحسين وسائل الإعلام، والصلات بين مفهوم العناية الواجبة ومفهوم المصدر وقائمة مرجعية بالإجراءات الواجب اتباعها في حالة سرقة الممتلكات الثقافية.

7 - وناقشت الدول الأطراف، خلال اجتماعها السادس، المعقود يومي 25 و 26 أيار/مايو 2021، المعايير والإجراءات الواجب اتباعها في البيانات العامة التي تدلي بها المديرية العامة لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة والتي تدين بيع الممتلكات الثقافية المتاجر بها بصورة غير مشروعة من بلدانها الأصلية، وقررت الدول الأطراف إنشاء فريق عامل تتمثل ولايته في مواصلة التفكير في هذه المسألة. وعلاوة على ذلك، ناقشت الدول الأطراف دور كل من اتفاقية عام 1970 واللجنة الحكومية الدولية، معتبرة أنهما يلتزمان في العمل على تحقيق الهدف المشترك المتمثل في حماية الممتلكات الثقافية بالحد من الاتجار غير المشروع بها وتشجيع الإجراءات الرامية إلى إعادة ورد الممتلكات الثقافية المسروقة إلى بلدانها الأصلية.

8 - وعقدت الدورة التاسعة للجنة الفرعية في مقر اليونسكو يومي 27 و 29 أيار/مايو 2021. وركزت المناقشات خلال الدورة على ردود الدول الأطراف على الاستبيان بشأن المبادئ التوجيهية لتنفيذ اتفاقية عام 1970 وعلى سبل تعزيز التقارير الوطنية. وعلاوة على ذلك، درست اللجنة أيضا سلسلة من التعديلات المقترح إدخالها على المدونة الدولية للأخلاقيات المهنية لتجار الممتلكات الثقافية وأوصت بتقديم المدونة المنقحة، بما في ذلك المساهمات التي قدمتها اللجنة، إلى اللجنة الحكومية الدولية في دورتها الثانية والعشرين، التي كان قد تأجل عقدها إلى أيلول/سبتمبر 2021 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

رابعاً - الأدوات القانونية والعملية

9 - واصلت اليونسكو وشركاؤها تطوير وتعزيز الأدوات القانونية والعملية لتيسير وتحسين تنفيذ اتفاقية عام 1970 وزيادة الوعي بها واللجنة الحكومية الدولية في الاجتماعات النظامية، وأنشطة بناء القدرات والتحسين، ومواد الاتصال والمواد المضمنة في الموقع الشبكي لليونسكو.

قاعدة بيانات اليونسكو للقوانين الوطنية الخاصة بالتراث الثقافي

10 - احتوت قاعدة البيانات على 3 110 صكوك وطنية معيارية للتراث الثقافي من 189 بلداً. وقد شاهد قاعدة البيانات ما متوسطه 1 000 مستخدم فريد شهرياً. وفي عام 2018، بدأت اليونسكو مشروعاً لتحديث قاعدة البيانات من أجل تحسين أداة البحث والنوعية البصرية للوثائق المحفوظة وترجمة مجموعة مختارة من القوانين الموجودة إلى اللغة الإنكليزية.

قاعدة البيانات ArThemis بشأن تسوية المنازعات المتعلقة بالتراث الثقافي

11 - في آذار/مارس 2018، وقعت اليونسكو اتفاق شراكة مع مركز قانون الفن في جامعة جنيف لتطوير قاعدة البيانات ArThemis، بغرض جمع سجلات لدراسات حالات إفرادية متعلقة بإعادة ورد ممتلكات سُويت منازعاتها دون اللجوء إلى التقاضي. وكانت قاعدة البيانات ArThemis متاحة للجمهور بشكل مفتوح. وفي الوقت الحاضر، نُشرت ما يناهز 150 حالة إفرادية باللغتين الإنكليزية والفرنسية.

التنبهات الشبكية في حالة سرقة الممتلكات الثقافية

12 - تتلقى اليونسكو طلبات منتظمة من الدول لنشر تنبيهات دولية عبر الإنترنت بشأن الممتلكات الثقافية المسروقة، مما يساهم في الجهود الدولية للتوعية والتعاون تيسيرا لرد المسروقات. وترسل هذه التنبيهات إلى الشركاء والدول الأعضاء الأخرى وتنتشر أيضا على الموقع الشبكي لاتفاقية عام 1970. وبالإضافة إلى ذلك، تقوم اليونسكو على الفور بتنبيه المنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول) وغيرها من وحدات الشرطة المتخصصة ذات الصلة والجمارك وأهم الجهات العاملة في سوق القطع الفنية.

خامسا - أنشطة التوعية

13 - أنتجت اليونسكو عدة أشرطة فيديو للتوعية في أواخر عام 2018، مثل الشريط المعنون "هل سمعتم من قبل عن القطع المملوكة بالدم؟" الذي نُشر بالتعاون مع رابطة البحوث في الجرائم ضدّ الفن والذي يروي قصة منطقة أضعفها النزاع المسلح ونهب الآثار. وعالج شريط فيديو آخر معنون "أكثر من 180 قطعة من الممتلكات المهربة المتاجر بها بصورة غير مشروعة اكتُشفت في بوينس آيرس من قبل الشرطة الوطنية الأرجنتينية"، عالج مسألة استعادة البضائع المهربة المتاجر بها بصورة غير مشروعة في الأرجنتين بفضل الجهود الدولية التي تبذلها أجهزة إنفاذ القانون وغيرها من الجهات الفاعلة.

14 - وفي نيسان/أبريل 2018، خُصص العدد 87 من مجلة *التراث العالمي* الصادرة عن اليونسكو لمسألة التراث العالمي والاتجار غير المشروع. وتناول العدد بالدراسة جوانب مختلفة من الاتجار والتجارة غير القانونيين، وكذلك حالات الاسترداد. وعلاوة على ذلك، أصدرت اليونسكو في عام 2019 منشورا عن حالات الإعادة والرد في كمبوديا، بهدف زيادة الوعي وتعزيز الممارسات الجيدة. وببُين المنشور الجهود التي بذلتها حكومة كمبوديا لحماية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ورد الأعمال الفنية المسروقة منذ عام 1989.

15 - وبدأت في أمريكا الوسطى حملة توعية عامة شاملة بعنوان "التراث ملك لنا جميعا" في عام 2018 في إطار مشروع تمّوله الوكالة الإسبانية للتعاون الإنمائي الدولي. وتضمنت الحملة مواد في شتى أشكال وسائط الإعلام (السمعية - البصرية والإذاعية والصحافة)، فضلا عن عدد من الحلقات الدراسية التي نُظمت في جامعات لإنكاء وعي الطلاب بمسألة الاتجار بالممتلكات الثقافية.

16 - وفي تشرين الأول/أكتوبر 2020، خصصت مجلة "رسالة اليونسكو" الإلكترونية، المتاحة بست لغات، عددا تناول حصرا موضوع "50 عاما من مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية". وفي الشهر نفسه، بدأت اليونسكو حملة اتصال دولية بعنوان "الثلث الحقيقي للفن" لزيادة وعي عامة الناس بالعواقب الكارثية للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية على الثقافة وعلى المجتمعات المحلية. واشتملت الحملة على سلسلة من العروض البصرية التي تظهر قطعة ثقافية مسروقة (حقيقية أو من نفس الصنف) من مناطق مختلفة من العالم في منزل خاص. ومنذ تشرين الأول/أكتوبر 2020، تناقل أخبار الحملة ما يزيد على 88 مصدرا إعلاميا عبر الإنترنت في جميع أنحاء العالم، وذلك باللغات الإنكليزية والإسبانية والفرنسية والعربية.

17 - وفي عام 2020، هيا مكتب اليونسكو في دكاكر عدة أدوات للاتصال والتوعية للسلطات الوطنية والجهات الفاعلة المحلية والشركاء الماليين. ومن تلك الأدوات كتيّب موجه لقوات إنفاذ القانون والأمن في غرب ووسط أفريقيا. ووُزِع ما مجموعه 500 نسخة على موظفي الجمارك في منطقة الساحل، إلى جانب ملصقات ولافتات لاستخدامها في مطارات المنطقة.

الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام 1970

18 - يوافق عام 2020 الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام 1970، وأجلّ الاحتفال بها إلى عام 2021. ومن أجل زيادة وعي أكبر عدد ممكن من الناس ومكافحة الاتجار غير المشروع على نحو أكثر فعالية، نظمت اليونسكو عدة مناسبات رئيسية ونفذت أنشطة شتى.

19 - وحُصص الربع الأول من عام 2020 لإنشاء موقع شبكي جديد يتوخى ليس فقط مخاطبة المهنيين المتخصصين ولكن أيضا مخاطبة الناس بشكل أعم. وأصبح الموقع الشبكي بعد ذلك أكثر تفاعلا، حيث صار يتضمن صفحة شبكية تتابع 50 عاما من وجود اتفاقية عام 1970 وجدولا زمنيا تفاعليا يقدم لمحة عامة عن أبرز ما تحقق من إنجازات فيما يتعلق بالاتفاقية.

20 - وقد سلط عدد تشريين الأول/أكتوبر 2020 من "رسالة اليونسكو" الضوء على الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية، وعرض وجهات نظر إقليمية رئيسية، والمشاكل المرتبطة بالحفريات غير القانونية، والدور المحتمل للتكنولوجيات الجديدة بما في ذلك الذكاء الاصطناعي، والاعتبارات الأخلاقية، ومسألة حقوق الإنسان والاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية.

21 - وفي 1 تشرين الأول/أكتوبر 2020، نظمت اليونسكو، بالتعاون مع حكومة بيرو، "منتدى كوزكو"، وهو حوار تقني إقليمي بشأن مستقبل التعاون الدولي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية. وقد جمعت هذه المناسبة ممثلين عن 33 دولة عضوا في منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، علاوة على خبراء، بهدف تعزيز التعاون بين البلدان بشأن الممارسات الحالية في مكافحة الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية. وخلال المؤتمر، سلط خبراء من الشرطة والقضاء الضوء على التحديات التي تواجه المنطقة، وعرضوا التدابير القائمة على الصعيدين الوطني والإقليمي. وشدد المشاركون أيضا على أهمية التدابير الوقائية، بما في ذلك الأحكام القانونية، واللوائح المطبقة على ضباط الشرطة والأمن والجمارك، والسلوك الإجرامي، ولا سيما أثناء جائحة كوفيد-19.

22 - وفي الفترة من 16 إلى 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، نظمت وزارة الخارجية الاتحادية في ألمانيا، بالتعاون مع اليونسكو والمفوضية الأوروبية ومجلس أوروبا، مؤتمرا دوليا على الإنترنت بعنوان "التراث الثقافي والتعددية: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لحماية التراث الثقافي". وصادف عقد المؤتمر الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام 1970. وركزت المناقشات على مسألتين حاسمتين في حماية التراث الثقافي، ألا وهما الاتجار غير المشروع بالملتمكات الثقافية، ولا سيما التحديات الجديدة التي تنشأ عن التجارة عبر الإنترنت؛ وعواقب تغير المناخ. ومن بين ما استُنتج في المناسبة ضرورة إدماج حماية التراث الثقافي في جميع استراتيجيات التنمية المستدامة وتعزيز قدرة الملكية الثقافية على التكيف مع آثار تغير المناخ.

23 - وكجزء من هذه الدورة من المؤتمرات التي نظمت بمناسبة الذكرى السنوية لاتفاقية عام 1970، نظمت اليونسكو في نيسان/أبريل 2021 مؤتمرا إلكترونيا إقليميا لأفريقيا شارك فيه أكثر من 500 مشارك. وأبرزت استنتاجات المؤتمر بصفة خاصة أهمية التصديق على الصكوك الدولية لوضع المعايير، وتعزيز الأطر القانونية، والتعاون الإقليمي والدولي لتيسير إعادة الممتلكات الثقافية وردّها.

24 - وكان بدء الاحتفال باليوم الدولي لمكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، في 14 تشرين الثاني/نوفمبر 2020، فرصة لليونسكو لتسليط الضوء على التحديات الجديدة المرتبطة بالاتجار غير المشروع والتأكيد على أهمية التعاون الدولي في مكافحة ذلك الاتجار. واحتفالا بهذه المناسبة، تضمنت صفحة شبكية مخصصة لمبادرات وأنشطة التوعية التي نظمتها اليونسكو. واحتفلت الدول الأطراف بهذه الاحتفال الأول باليوم الدولي من خلال رسائل بالفيديو أتيحت على الصفحة الشبكية المذكورة أعلاه، أشير فيها إلى أهمية مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. أما في المنطقة الأفريقية، فنظم مكتب اليونسكو في أبيدجان مؤتمرا صحفيا في 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2020 في متحف الحضارات في كوت ديفوار، وذلك بالتعاون مع وزارة الثقافة والفرنكوفونية. وشاركت منطقة الساحل في الاحتفال بتعميم حملة رقمية موجهة إلى المنطقة. وقد استفاد أكثر من 300 000 مستخدم من الحملة.

سادسا - بناء القدرات

25 - واصلت اليونسكو إجراء تدريب مكثف وبرامج لبناء القدرات في جميع مناطق العالم، ولا سيما في شرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وآسيا والمحيط الهادئ. ومن أجل النهوض بجهود المنظمة في مجال بناء القدرات والمساعدة التقنية في هذا المجال، شرعت اليونسكو في نشر ست دراسات إقليمية، واحدة لكل مجموعة مصوّنة في اليونسكو، عن حالة مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وحالة المتاحف، وذلك ابتغاء إتاحة أحدث المعلومات والإحصاءات والبيانات عن الحالة والآليات والأولويات والتحديات في كل منطقة، وعن الاحتياجات المتعلقة بتنمية القدرات على وجه الخصوص.

26 - وفي أفريقيا، تعاونت اليونسكو والإنتربول ومنظمة التعاون الإقليمي بين رؤساء الشرطة في الجنوب الأفريقي على هيكلة وحدات الشرطة الوطنية المتخصصة لمنع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في الجنوب الأفريقي ومكافحة ذلك الاتجار. وأسفر الأمر عن وضع إجراءات تشغيل موحدة لأعمال الفن والتراث الثقافي، تمت الموافقة عليها خلال الاجتماع العام السنوي للرؤساء، الذي عقد في لوساكا في حزيران/يونيه 2019.

27 - وشدد المجلس التنفيذي لليونسكو، في قرار اتخذه في جلسته 209، على الأهمية التي توليها البلدان الأفريقية لضمان إعادة جميع التراث الثقافي الأفريقي إلى بلدانه الأصلية، بما في ذلك تعزيز تنفيذ اتفاقية عام 1970. وفي هذا السياق، شرعت اليونسكو في إعداد برنامج رئيسي يهدف إلى دعم الدول الأفريقية الأعضاء في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية وتعزيز الإعادة والرد، وذلك إسهاما من المنظمة في تحقيق الهدف الذي حُدد في خطة الاتحاد الأفريقي لعام 2063 والطموح 5 الوارد فيها، الذي يتوخى إيجاد أفريقيا ذات هوية ثقافية قوية وتراث مشترك وقيم مشتركة وأخلاقيات. وسيركز هذا البرنامج الرئيسي على ما يلي: (أ) إنكاء وعي الدول الأفريقية الأعضاء السبع عشرة التي لم تصدق بعد على اتفاقية عام 1970؛ (ب) بناء القدرات؛ (ج) إعداد وتقديم استمارة موحدة بشأن الطلبات المقدمة إلى

اللجنة الحكومية الدولية بشأن الإعادة أو الرد؛ (د) استكمال قوائم جرد وطنية شاملة للممتلكات الثقافية المحمية العامة والخاصة؛ (هـ) الحفظ الوقائي للممتلكات الثقافية في المتاحف.

28 - ونفذت المكاتب الإقليمية لليونسكو لغرب أفريقيا ومنطقة الساحل ووسط أفريقيا وشرق أفريقيا والجنوب الأفريقي، خلال الفترة المشمولة بالتقرير، برامج لبناء القدرات لصالح الجهات الفاعلة الرئيسية. ونظمت دورات تدريبية في ليبيريا في تموز/يوليه 2019، وفي النيجر ونيجيريا في تشرين الأول/أكتوبر 2019، وفي النيجر في شباط/فبراير 2020. وفي حزيران/يونيه 2020، نظمت دورة تدريبية إلكترونية لمدة أسبوعين لفائدة 48 من المهنيين المتخصصين في مجال التراث والجمارك والشرطة من السنغال ومالي والمغرب وموريتانيا والنيجر، وذلك بمساهمة ستة مدربين دوليين وإقليميين. وأعد مكتب اليونسكو في داكار دراسة عن الأطر القانونية الإقليمية والدولية ذات الصلة، وكذلك الأطر الخاصة بما عدده 18 بلدا من بلدان غرب ووسط أفريقيا، بغية تيسير إجراء دراسات تحليلية مقارنة في هذا المجال ودعم البلدان في تحسين أطرها القانونية لحماية التراث.

29 - وكان لسياق جائحة كوفيد-19 أثر قوي على تنظيم وعقد حلقات عمل لبناء القدرات. وفي حزيران/يونيه 2020، نظمت اليونسكو اجتماعا إلكترونيا للخبراء مع شركائها الرئيسيين في الميدان لمناقشة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية أثناء الجائحة والزيادة المبلغ عنها في عمليات الحفريات غير القانونية في المواقع الأثرية، علاوة على الاتجار عبر الإنترنت.

30 - وخلال الاجتماع أكد الخبراء تبعات جائحة كوفيد-19 التي أثرت على مراقبة المواقع الأثرية والمتاحف. وشددوا أيضا على أن القيود التي تفرضها الجائحة فاقمت أوجه الضعف وأظهرت صعوبة تطبيق التدابير الأمنية لمكافحة الحفريات والاتجار غير القانونيين منذ بداية الجائحة. وأكدوا زيادة المبيعات عبر الإنترنت للممتلكات الثقافية، ولا سيما المتأتية منها من الحفريات الأثرية غير المشروعة، لكنهم أوصوا بأن تنشئ البلدان على وجه السرعة وحدات شرطة متخصصة لرصد منصات الإنترنت والجد في التعاون على إفشال عمليات البيع غير القانونية واستخدام الأدوات التي تتيحها اليونسكو وشركاؤها استخداما أكثر تواترا.

31 - ونظم مكتب اليونسكو في مونتيفيديو، في كانون الأول/ديسمبر 2020، ندوة إلكترونية دولية بمناسبة الذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام 1970، ركز فيها أساسا على دور سوق الفن وتكاثر منصات البيع عبر الإنترنت. وتسنى للمشاركين تسليط الضوء على فرص التعاون في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

32 - وأخيرا، فيما يتعلق بالدول الجزرية الصغيرة النامية، شرع مكتب اليونسكو في جاكارتا في عام 2020 في إعداد دراسة عن الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. وركز البحث على المنصات التي تُستَـرى فيها الآثار وتباع، ولا سيما في جنوب شرق آسيا، وتتاول بالدرس أنشطة جهات فاعلة مثل المعارض وشركات المزادات والبائعين والمشتريين في المنطقة وخارجها، وذلك تحسينا لفهم مصدر الطلب.

سابعا - التعاون الدولي

التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية

33 - ازداد بشكل أكبر تعاون اليونسكو مع شركاء من قبيل المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، ومكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة، والمجلس الدولي للمتاحف. واستندت هذه الشراكات القوية إلى تكامل للأنشطة والخبرات في مجال الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية واعتُبرت أمرا أساسيا للنهوض برد الممتلكات الثقافية المسروقة و/أو المصدرة بصورة غير مشروعة، وبناء القدرات، والاستعادة والترميم، وتقييم المعلومات ورصدها.

34 - وساعدت تلك الشراكات على تعزيز وتيسير إنشاء شبكات وطنية وإقليمية فيما بين أجهزة إنفاذ القانون، الأمر الذي كفل بدوره تحسين تنفيذ اتفاقية عام 1970 والنهوض بمشاركة أصحاب المصلحة المعنيين عموما في جميع الأنشطة والمبادرات المتعلقة بالاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية. وفي هذا الصدد، كان من المقرر أن تنظم اليونسكو في 14 أيلول/سبتمبر 2021 مؤتمرا دوليا بشأن موضوع "مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية: من أجل تعزيز الحوار على الصعيد العالمي"، بالشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفي إطار الاحتفالات بالذكرى السنوية الخمسين لاتفاقية عام 1970. وسيجمع المؤتمر جميع الجهات الفاعلة ذات الصلة من أجل التداول بشأن نهج أكثر توحيدا وتعاونيا لتعزيز الجهود المبذولة على الصعيد العالمي وبشأن الأنشطة الفعلية التي يتعين تنفيذها.

التعاون مع الاتحاد الأوروبي

35 - نفذت اليونسكو، في الفترة من عام 2017 إلى عام 2019 وبالتعاون مع الاتحاد الأوروبي، مشروع مدته عامان بعنوان "إشراك سوق القطع الفنية الأوروبي في مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية". ويهدف هذا المشروع إلى إشراك سوق القطع الفنية الأوروبي في ممارسات العناية الواجبة، مع التركيز تحديدا، ولكن بشكل غير حصري، على القطع التي مصدرها بلدان تمر بحالة نزاع أو متضررة من الكوارث الطبيعية. وقد عزز المشروع قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الـ 28 على حماية تراثها الثقافي على نحو يتسم بالكفاءة داخل حدودها وخارجها. وأفضى إلى نتائج منها إعداد دورة إلكترونية مفتوحة حاشدة.

36 - وفي الفترة من عام 2018 إلى عام 2020، نفذت اليونسكو أيضا مشروعا موله الاتحاد الأوروبي بعنوان "تدريب القضاة وقوات الشرطة التابعة للاتحاد الأوروبي على مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية"، وكان الغرض الرئيسي منه هو تعزيز معرفة المشاركين بالصفوك والأدوات الدولية الرئيسية المتاحة وتعزيز قدرات الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي على حماية التراث الثقافي داخل حدود الاتحاد وخارجها. وفي إطار ذلك المشروع، نُشرت مجموعة أدوات للقضاء الأوروبي وأجهزة إنفاذ القانون الأوروبية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، استهدفت أساسا المستخدمين الأوروبيين بتزويدهم بعدة أمور منها معلومات عن التدابير التشريعية الخاصة بالاتحاد الأوروبي. والمنشور، وهو أول منشور يشجع على اكتساب القضاء وأجهزة إنفاذ القانون المهارات العملية اللازمة للتصدي للاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، يتضمن أيضا جميع الأطر القانونية الدولية ودراسات الحالات الفردية والأدوات العملية ذات الصلة بالموضوع.

37 - وأخيراً، استمر التعاون مع الاتحاد الأوروبي بتنفيذ مشروع اليونسكو والاتحاد الأوروبي بشأن الإجراءات الإقليمية والشاملة لعدة قطاعات الرامية إلى تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية، الذي ينفذ في الفترة حتى كانون الأول/ديسمبر 2021. والمشروع إذ يشمل نطاقاً جغرافياً أوسع، بما في ذلك الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وغرب البلقان والبلدان الشريكة في الصك الأوروبي لعلاقات الجوار مع بلدان الجنوب، يتيح أنشطة لتعزيز وتطوير مهارات الأخصائيين الرئيسيين، بوسائل منها شكل تجريبي لتبادل الآراء بين الأقران في مجموعات صغيرة من أجل حفز أوجه التآزر الجديدة بين بلدان المنشأ وبلدان العبور وبلدان المقصد.

التعاون مع سوق القطع الفنية

38 - واصلت اليونسكو تشجيع التعاون البناء والفعال مع الجهات المعنية الرئيسية في سوق القطع الفنية فيما يتعلق بمكافحة الاتجار غير المشروع، لا سيما تنفيذ شروط بذل العناية الواجبة.

39 - وقد شجعت اليونسكو دائماً الدول الأعضاء فيها على التعاون فيما بينها لتحقيق رد الممتلكات الثقافية التي صُدرت أو استُوردت أو نُقلت بطريقة غير مشروعة أو لتيسير ذلك الرد. وقد حظي هذا النهج بالتأييد، بروح من الحوار والتعاون الدولي.

40 - وتلقت الأمانة خلال الفترة المشمولة بالتقرير 30 طلباً من الدول الأطراف في الاتفاقية بشأن إعادة القطع الثقافية المعروضة للبيع بالمزاد العلني. وتتعلق هذه الطلبات، التي قدمتها بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات) وتونس والجمهورية العربية السورية وشيلي والعراق وغواتيمالا وكوت ديفوار وليبيا ومصر والمكسيك، بقطع معروضة للبيع في باريس وبروكسل ولندن ونيويورك. واستجابة لهذه الطلبات، وجهت الأمانة رسائل إلى دور المزادات أعربت فيها عن قلق الدول الأعضاء المذكورة بشأن مصدر هذه القطع الثقافية والأساس القانوني لحيازتها، وطلبت أن تزود بأي وثيقة تبرر مصدرها. وأوصت اليونسكو في رسائلها بتعليق بيع القطع إلى أن يتسنى توضيح الوضع والإبلاغ بالوثائق والمعلومات المطلوبة.

41 - وفي عامي 2019 و 2020، نجحت اليونسكو في تعليق بيعين، هما بيع شاهد أسطواني من غواتيمالا في عام 2019 وبيع 114 قطعة تونسية ثبت تصديرها بشكل غير قانوني في عام 2020.

42 - وواصلت الأمانة جهودها لتعزيز الحوار والتعاون مع ممثلي دور المزادات وجامعي التحف وغيرهم من الجهات الفاعلة في سوق القطع الفنية للإعراب عن شواغل الدول الأعضاء في اليونسكو وتبيان مبادئ اتفاقية عام 1970. وفي عام 2018، شاركت اليونسكو في مناسبة بشأن الشفافية والمعلومات في المعرض الأوروبي للفنون الجميلة، الذي عُقد في ماستريخت في هولندا، لدراسة القضايا المتعلقة بالتحقق من أصل القطع الفنية وتطور مفهوم بذل العناية الواجبة ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية.

43 - وبدأت اليونسكو عدة مشاورات مع أصحاب المصلحة في سوق القطع الفنية، مثل Christie's و Sotheby's و Drouot Patrimoine. وأُرسلت أيضاً استبياناً إلكترونياً إلى دور المزادات والجهات الفاعلة في سوق القطع الفنية للتشاور معها بشأن تنقيح المدونة الدولية للأخلاقيات المهنية لتجار الممتلكات الثقافية، التي اعتمدها اليونسكو في عام 1999 والتي طلبت اللجنة الفرعية تنقيحها، كما ذكر أعلاه، في دورتها الثامنة المعقود في تشرين الأول/أكتوبر 2020.

ثامنا - الأنشطة الطارئة

قرارات مجلس الأمن

44 - بعد اتخاذ قرار مجلس الأمن 2199 (2015)، هيأت اليونسكو، بالتعاون الوثيق مع فريق الدعم التحليلي ورصد الجزاءات، والإنتربول، ومنظمة الجمارك العالمية، والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص، والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة، والمركز الدولي لدراسة صون الممتلكات الثقافية وترميمها، والمجلس الدولي للآثار والمواقع، والمجلس الدولي للمتاحف، والاتحاد الدولي لجمعيات ومؤسسات المكتبات ومجلس المحفوظات الدولي، هيأت جدولاً زمنياً وخريطة طريق للإجراءات الدولية التي تركز على آليات التنسيق لتبادل المعلومات. واتفق الشركاء أيضاً على مجموعة من المبادئ التوجيهية للدول فيما يتعلق باتخاذ تدابير وطنية فعالة لتنفيذ القرار 2199 (2015). وأُحيلَ أيضاً إلى الدول الأعضاء في اليونسكو في آذار/مارس 2015 استمارة للإبلاغ تركز تحديداً على المضبوطات والتحقيقات المتعلقة بالقطع الفنية التي يكون مصدرها البلدان المذكوران في القرار، أي الجمهورية العربية السورية والعراق.

45 - وضمّاناً للتقدم المستمر والتبادل الدوري للمعلومات في هذا المجال، طلبت اليونسكو من الدول الأعضاء فيها تحديث تقريرها عن تنفيذ القرار المذكور أعلاه، وكذلك التقرير المتعلق بالقطع الفنية المضبوطة التي يكون مصدرها بلدان في هذه المنطقة بحلول 31 كانون الثاني/يناير 2018. وقد جاءت الردود مفيدة لليونسكو وساعدتها في اقتراح إجراءات ومبادرات ملموسة لحماية التراث الثقافي في المنطقة.

46 - واليونسكو مصممة على دعم تنفيذ قرار مجلس الأمن 2199 (2015) و 2347 (2017) بالتعاون مع شركائها، استناداً إلى الدور الهام الذي تقوم به الثقافة والتراث في الحوار والمصالحة في عمليات بناء السلام. ولهذا السبب اتخذت اليونسكو مبادرات لزيادة الوعي بين العاملين في مجال سوق القطع الفنية والخدمات المالية في الاتحاد الأوروبي وتعزيز قدرات أصحاب المصلحة المعنيين، من البلدان المتضررة من النزاعات والبلدان المجاورة لها، في مجال منع الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية ومكافحته كمصدر لتمويل الإرهاب.

47 - وفي الواقع، فإن المشروع المذكور أعلاه، المتعلق بالإجراءات الأقاليمية والشاملة لعدة قطاعات التي تروم تعزيز مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية، مشروع غايته تعزيز القدرات البشرية والمؤسسية للدول الأعضاء بشأن الامتثال لقرارات مجلس الأمن المتعلقة بحماية التراث الثقافي في حالة نشوب نزاع مسلح وتنفيذها، وبشأن الأخطار التي تهدد السلم والأمن الدوليين من جراء الأعمال الإرهابية، وبشأن أدوار القطاعين الفني والمصرفي في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

الإجراءات الطارئة في مناطق النزاع

48 - بالإضافة إلى الاضطلاع بأنشطة متابعة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، واصلت اليونسكو تنفيذ العديد من الإجراءات الطارئة، ولا سيما في أفغانستان والعراق ولبنان وليبيا ومالي واليمن، وهي بلدان تحتاج إلى استجابات محددة من أجل مكافحة الفعالة للاتجار غير المشروع بممتلكاتها الثقافية.

49 - وعقب اعتماد استراتيجية تعزيز إجراءات اليونسكو لحماية الثقافة وتشجيع التعددية الثقافية في حالات النزاع المسلح⁽¹⁾ في الدورة الثامنة والثلاثين للمؤتمر العام لليونسكو في تشرين الثاني/نوفمبر 2015، عقدت اليونسكو سلسلة من حلقات العمل لبناء القدرات، بالتعاون مع جهات منها الإنتربول ومنظمة الجمارك العالمية والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة والمعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص. وكان الهدف المتوخى هو تدريب المهنيين المتخصصين في مجال التراث الثقافي وسلطات إنفاذ القانون وموظفي الجمارك من البلدان المتضررة من حالات النزاع، وكذلك من البلدان المجاورة.

50 - وفي عام 2018، نظمت اليونسكو مؤتمرا بعنوان "مكافحة الاتجار بالآثار في المشرق: برنامج تدريبي للمتخصصين في مكافحة نهب القطع الفنية الثقافية والاتجار غير المشروع بالآثار". وكان الهدف من المؤتمر هو تعزيز قدرات وكالات إنفاذ القانون في الجمهورية العربية السورية والعراق ولبنان وليبيا واليمن على مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية. وموّل المؤتمر صندوق التراث في حالات الطوارئ التابع لليونسكو، وعُقد بالتعاون مع رابطة البحوث في الجرائم المرتكبة ضد الفن.

51 - ونظمت اليونسكو بالتعاون مع حكومة السودان حلقة عمل تدريبية بشأن حماية القطع الفنية الثقافية من الاتجار غير المشروع وخلال النزاعات المسلحة، وذلك في الخرطوم في الفترة من 1 إلى 4 تشرين الأول/أكتوبر 2018. وعقدت حلقة العمل بهدف تعزيز القدرات المؤسسية في مجال مكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية وتشجيع السودان على التصديق على اتفاقية عام 1970 واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص.

52 - وتضطلع اليونسكو بدور حاسم في العراق، حيث تتخذ إجراءات طارئة لحماية التراث الثقافي من الاتجار غير المشروع. فخلال الفترة المشمولة بالتقرير، نظم اليونسكو حلقات عمل تدريبية بشأن تقييم المخاطر في المتاحف والحفظ الوقائي من خلال مشروع معنون "الحفظ الوقائي لمقتنيات المتاحف ومواقع التراث الثقافي المعرض للخطر في العراق" الذي تموله اليابان منذ عام 2017. وبالإضافة إلى ذلك، تمكنت اليونسكو من توثيق المواقع المتضررة التي كانت تخضع لاحتلال داعش، عن طريق التصوير الجوي وإجراء المسوح باستخدام الطائرات بدون طيار القصيرة المدى، لا سيما في الموصل.

53 - وقدمت اليونسكو أيضا الدعم للمتحف الوطني العراقي في آذار/مارس 2021 حيث أمدته بمواد الحفظ والتخزين، بناء على الاحتياجات ذات الأولوية التي حددها المتحف ووزارة الثقافة العراقية. وستساهم هذه المعدات والمواد في جهود المتحف لحماية مقتنياته وتعزيزها. وعلاوة على ذلك، ستساعد موظفي المتحف على إجراء عمليات جرد وتحديث قاعدة البيانات المتعلقة بمقتنيات المتحف، وبالتالي تحسين جمع الوثائق بشأن المقتنيات وإدارة التخزين. وبدأت اليونسكو مشروعاً مماثلاً لدعم المتحف الوطني في بيروت.

54 - أما في مالي، فبغرض تعزيز قدرات الجمارك والشرطة والدرك، أصدرت اليونسكو تكليفا بإجراء دراسة بحثية قُدمت نتائجها إلى جميع الجهات المعنية الوطنية من أجل تسليط الضوء على منع الاتجار غير المشروع بالقطع الثقافية. وفي الفترة من 7 إلى 9 كانون الأول/ديسمبر 2020، نظمت اليونسكو أيضا حلقة عمل لبناء القدرات بشأن حماية التراث الثقافي. وتوخت حلقة العمل هذه تدريب الشرطة والجمارك والدرك والمؤسسات المالية المعنية بالتراث بشأن أهمية التراث الثقافي ومكافحة الاتجار غير المشروع بالمتعلقات الثقافية.

(1) انظر: https://en.unesco.org/system/files/unesco_clt_strategy_en.pdf.

تاسعا - الدعم المقدم من الدول الأطراف

55 - قدم عدد من الدول الأطراف مساهمات مالية في مجالات مختلفة منها:

الدولة	المساهمات المالية
الصين	• دعم الميزانية البرنامجية العادية لاتفاقية عام 1970
	• دعم الموارد البشرية لليونسكو
قبرص	• دعم الميزانية البرنامجية العادية لاتفاقية عام 1970
	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970
فرنسا	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970
	• دعم الموارد البشرية لليونسكو
ألمانيا	• المؤتمر الدولي عبر الإنترنت لعام 2020 المعنون "التراث الثقافي والتعددية: الاستراتيجيات الإقليمية والدولية لحماية التراث الثقافي"
	• دعم الموارد البشرية لليونسكو
صربيا	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970
السويد	• دعم الموارد البشرية لليونسكو
	• دعم الميزانية البرنامجية العادية لاتفاقية عام 1970
هولندا	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970
تركيا	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970
دولة فلسطين	• المساهمة في صندوق اتفاقية عام 1970

عاشرا - خاتمة

56 - منذ عام 2018، استمرت التهديدات التي يتعرض لها التراث الثقافي المنقول في الازدياد واتخذت أشكالا جديدة، في حين صارت مسألة إعادة الممتلكات الثقافية وردها بارزة بشكل غير مسبوق. وسيواصل بذل الجهود لتشجيع على التصديق العالمي على الصكوك المعيارية الدولية المكرسة لحماية التراث الثقافي والممتلكات الثقافية. وستبذل الجهود أيضا لتعزيز قدرات الجهات الرئيسية صاحبة المصلحة في مجال إعادة الممتلكات الثقافية أو ردها إلى بلدانها الأصلية والعمل مع سوق القطع الفنية لضمان تطبيق مبادئ العناية الواجبة، وتنظيم البيع الإلكتروني للممتلكات الثقافية فضلا عن الموانئ الحرة ومناطق التجارة الحرة.

57 - ويُهاب بالدول الأعضاء القيام بما يلي:

- (أ) أن تشجع على التصديق العالمي على اتفاقية عام 1970 واتفاقية المعهد الدولي لتوحيد القانون الخاص؛
- (ب) أن تقدم بانتظام تقاريرها عن تنفيذ قرارات مجلس الأمن 2199 (2015) و 2347 (2017)؛
- (ج) أن تبلغ عن أي معلومات تتعلق بالمضبوطات من الممتلكات الثقافية وبخاصة الواردة من منطقة نزاع؛
- (د) أن تتخذ تدابير وقائية لحماية تراثها الثقافي والتراث الثقافي لجيرانها؛
- (هـ) أن تعزز أعمال المهنيين المختصين في سوق القطع الفنية مبادئ العناية الواجبة؛
- (و) أن تكثف التعاون على الصعد الوطني والإقليمي والدولي؛
- (ز) أن تشارك في حلقات عمل لبناء القدرات لضمان حشد أصحاب المصلحة المعنيين بمن فيهم المسؤولون الحكوميون والشرطة والجمارك والمهنيون المختصون في المتاحف؛
- (ح) أن تعزز تنفيذ أنشطة التثقيف والتوعية بشأن مكافحة الاتجار غير المشروع بالممتلكات الثقافية؛
- (ط) أن تواصل إقامة علاقات مع القطاع الخاص، بما في ذلك سوق القطع الفنية والقطاعان المالي والتجاري، لمكافحة غسل الأموال في سوق القطع الفنية.